اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

في الهم الاقتصادي

ظـاهرة هـجرة التجار الـعراقيين الى الخـــارج

تحقيق / غازي المنشداوي

عندما تصبح حياة الانسان مهددة في وطنه لا يكون امامه غير الهجرة وترك ذلك الوطن لحين زوال الخطر بصورة نهائية وهذا هو حال اغلب ابناء هذا الوطن المغلوب على امره فبدايته كانت هجرة العقول ومن ثم هجرة رؤوس الاموال المتمثلة بالتجار الذين يتعرض العديد منهم الى عمليات الخطف والسرقة وقتلهم او افراد اسرهم ما اضطرهم الى الهجرة واللجوء الى دول عدة كسوريا والاردن او في احسن الاحوال الامارات وهذا كله بالتالي اثر على الدخل القومي والسوق العراقية بسبب ما يتعرض له التجار من تهديد متواصل في وطنهم.

(المدى) التقت من خلال هذا التحقيق بعدد من التجار واصحاب رؤوس الاموال للتعرف على حقيقة ما يحدث من هجرة جماعية للتجار العراقيين.

حياتنا مهددة

البداية كانت مع الحاج عبد الله فرحان تاجر جملة في الشورجة الذي حدثنا قائلاً: لم نعد نأمن على حياتنا في وطننا فالذي يخطف منا لا يرجع وانما يقتل او يطالبه الخاطفون بفدية تكاد تكون كل ما يملك وهذا الامر جعل الكثير منا يهاجر الى الدول العربية المجاورة لان حياتنا في وطننا مهددة ونتعرض الى ضغوط كبيرة بسبب الوضع الامني المتردي لذا كانت هجرة الكثير من التجار للخلاص من هذه الضغوط.

اما حسين سلام (تاجر اجهزة كهربائية) فيقول: انا الآن احاول تصفية ممتلكاتي لكي اغادر العراق لان الامور تسير نحو الاسوأ وفي صباح كل يوم نسمع عن اختطاف التاجر الفلاني او احد ابنائه وانا لا اريد ان اعرض اسرتي الى مثل هذا الموقف الصعب والحمد لله يمكنني ان اعيش في أي بلد عربي وانا مطمئن ماديا ولحين استقرار الوضع يمكننا في ذلك الوقت الرجوع الى ارض الوطن واستثمار اموالنا فيه اما حالياً فالامر يكاد يكون مستحيلاً.

ويقول منتصر عبد الحميد (تاجر) لم نعد نثق باي احد بسبب ما تعرض له الكثير منا من تهديدات وخطف وهذا الامر يرجع لافتقارنا للامان فلو كان هناك امان لاختلف الامر واستطعنا مواصلة اعمالنا وتجارتنا بالشكل الصحيح وما يحدث هو العكس من ذلك تماماً ونحن نعيش حالة قلق متواصل بسبب الوضع الراهن ولا نعرف الى متى سيبقى هذا الوضع والى متى تبقى حياتنا في خطر.

خطفوا ولدي الوحيد

اما منذر مكي (تاجر) فيقول: خطفوا ابني الوحيد وطلبوا مني فدية مقدارها (مئة الف دولار) أي بلغة السوق (١٠) دفاتر وبالفعل قمت باعطائهم المبلغ كاملاً من اجل تحرير ولدي الوحيد وانا الآن عازم على ترك البلاد لاني لا احتمل التعرض لمثل هذا الموقف ثانية.

ويقول نصير مجيد (تاجر ادوات احتياطية) بعد سرقة البضائع التي كنت اخزنها وتعرضي للابتزاز من قبل السارقين اذ طلبوا لارجاع بضاعتي (٣٠٠٠٠٠) دولار قررت الرحيل الى الامارات انا وعائلتي رغم كل ما يمكن ان تتعرض له هناك بسبب غلاء المعيشة لكي اعيش بأمان مع عائلتي.

في حين يقول ناصر عبد الرحمن تاجر اجهزة كهربائية ان بضاعتنا تسرق على الطرق الخارجية قبل ان تصل الى بغداد بفعل العصابات التي ترصد الطرق الخارجية بالاضافة الى قتل سائقي الشاحنات ومن يرافقهم وهذا اثر بصورة سلبية على نشاط التجار ورغبتهم في الاستثمار ما جعل اغلبهم يفكر في ترك الوطن لاجل غير مسمى.

فيما يقول جاسم عبد الامير تاجر مواد غذائية: ان الوضع الامني هو السبب وراء سفر التجار العراقيين وهذا الامر قد أضر بالسوق العراقية وانعش الاسواق العربية خصوصاً الاردنية والسورية منها ففي كل يوم يغادر الوطن العديد منهم لانهم مهددون بفقدان اموالهم او احد افراد اسرهم وهذا دفعهم الى السفر وبناء حياة جديدة في دول اخرى لعلهم يجدون ما فقدوا من امن واستقرار بال.

اما حسن صبار فيقول: لقد مر على حالنا هذا اكثر من ثلاث سنوات ومن دون تحسن فالى متى ستبقى حياة العراقيين مهددة.. عشرات العراقيين يقتلون يومياً ويهجرون والوضع الامني على حاله؟ فماذا يمكن لتاجر ان يفعل غير ان يترك البلد من اجل ان يضمن سلامته ما دام الحال على ما يبدو وسيبقى مثلما هو من دون أي تحسن والخاسر الوحيد هو العراق والرابح هي الدول التي يسافر إليها التجار.

ويقول كامل محمود (صاحب محل لبيع الموبايل) ان المشكلة ان الشيء الذي يسرق لا يمكن لك استعادته الا عن طريق المساومة مع من سرقه وبالتالي اما ان تدفع او لن ترى بضاعتك مرة اخرى ومن هنا تبدأ المعاناة فعندما تعطيهم لن يتركوك في حالك وانما سيعاودون الكرة او يطمعون اكثر ويخطفون التاجر او احد اسرته لذا فالامان منعدم في السوق العراقية تماماً.

ما لا يسرق يحرق

اما عماد النعيمي (صاحب محل ادوات كهربائية) فيقول: الصعوبات التي تواجهنا كثيرة واي انسان لا يقوى على تحملها فما لا يسرق وينهب يحرق بسبب الانفجارات والسيارات المفخخة التي لا تفارق الشارع العراقي لذا فأول فكرة تطرأ على أي مواطن هو مغادرة العراق على الرغم من صعوبة الامر في الواقع لكن ما نخشاه الآن هو الموت بحد ذاته فنحن نقتل على الهوية والاسم ولا يمكن لنا الاستمرار على هذا الحال.

ويقول مصطفى عبد الرسول (كاسب) ان من يقوم بقتل او خطف التجار العراقيين يريد للاقتصاد العراقي ان يتراجع خاصة ان التجار العرب يخشون دخول العراق بسبب ما يسمعون ويرون على شاشات التلفاز والفضائيات من واقع دموي ووجود عصابات الخطف والسلب فتحول العراق الى بلد غير مستقر حيث لا امان ولا استثمار ولا تبادل تجاري.

فيما يقول عباس عبد الحسن صاحب محل ادوات احتياطية: نحن مستهدفون حتى صاحب المحل الصغير منا لان هذه العصابات المختصة بالخطف والقتل المرتبطة بطريقة او باخرى بالارهابيين همهم قتل العراقيين وادخال الذعر الى قلوبهم ما يضطرهم الى ترك الوطن وعدم التفكير بالعودة على الاقل لحين استقرار الوضع الامني.

ويقول مازن حمدي (صاحب محل مواد غذائية) ان المتضرر الوحيد من مغادرة الكثير من التجار ارض الوطن هو الاقتصاد العراقي الذي يتعرض دائماً الى انتكاسات نتيجة استهداف احدى الشركات او سرقة بضائع مخزونة او قتل التجار او محاولة تهديدهم بشكل او بآخر لذا نأمل ان تقوم الحكومة بحماية المراكز التجارية في العراق كالشورجة التي تعرضت لاكثر من حريق والى الآن لا نعرف الهدف من وراء هذه الحرائق وكذلك حماية من يعمل في هذه الاماكن التجارية وليس التجار فقط.

في الهم الاقتصادي

هيئة الضرائب تعقب

حسام الساموك

وصلنا من الهيئة العامة للضرائب تعقيب على عمودينا (في الهم الاقتصادي) المنشورين في العددين (٧٨٢ و٧٨٣) ليومي ٣ و٢٠٠٦/١٠/٤ وفي الوقت الذي نرحب فيه بكل ما يردنا من تعقيبات، ونسارع الى نشرها وفقاً لمبدأ حرية الرأي وحق كل الاطراف في ابداء وجهات نظرها وقناعاتها، بودنا ان نذكر الاخوة في الهيئة العامة للضرائب بأننا لم نحملهم أي وزر في اشكالية فرض الضرائب والرسوم التي تجري بشكل اقل ما يقال عنه انه عشوائي، لاننا ندرك جيداً ان مسؤولية الهيئة عن الضرائب حصراً وضرائب الدخل تحديداً، وحين نتطرق الى الضرائب والرسوم الاخرى، وفي مقدمتها الرسوم الكمركية التي عندما فتحت ابواب حدودنا على مصاريعها امام بضائع من هب ودب من الطارئين على الصناعة والزراعة والتجارة معاً، أغرقت اسواقنا بسلع (عجيبة غريبة) دون اية اجراءات ضريبية او قياسية، مما عرض صناعتنا وزراعتنا لاضرار فادحة ففي الوقت الذي فرضت ذريعة (اقتصاد السوق) على المستوردات البائسة حين اعفيت من الرسوم الكمركية، كانت هيئة الضرائب امام اشكالية لا تقوى على التحكم بها لانها ملزمة بتأدية مهماتها التي عرفت بها.

اذن فقد كانت الاجراءات الضريبية خارج ارادة الهيئة لان القانون النافذ بقي ملزماً للهيئة فيما فرض قانون (بريمر) ومن اقتضت مصالحهم فرضه، ليطفئ اية ضريبة على مستوردات جاءت تستهدف شل صناعتنا وزراعتنا معاً.

اما موضوع الـ(١١) نوعاً من الضرائب، فكان الاجدر بالاخوة في الهيئة العامة للضرائب ان يتأكدوا من المصدر الذي اعتمدنا عليه في نقل المعلومة، لقد اشرنا الى التجمع الصناعي العراقي الذي نقل لنا هذه المعلومة دون ان نؤكدها او ننفيها، ويبدو ان الهيئة اعتمدت التفسير الشكلي للضريبة، حين عدت ضريبة الدخل حصراً من مهماتها دون ان تذكر ان كل الرسوم تعد من الضرائب مثل ضريبة المهنة وغيرها من وسائل التحصيل.

نجدد ترحيبنا بكل الآراء التي تردنا، حتى ان تعارضت مع قناعاتنا، كما نرحب باجابة الهيئة العامة للضرائب لننشرها بالكامل.

الى / صحيفة المدى الغراء
م / اجابة

تهديكم هذه الهيئة اطيب تحياتها..

نشرت صحيفتكم الغراء في عدديها المرقمين (٧٨٢ و٧٨٣) بتاريخ ٣-٢٠٠٦/١٠/٤ مقالين تحت عنوان (الصناعيون مطالبون بـ١١ نوعاً من الضرائب)، وعلى شكل جزئين بقلم الاستاذ حسام الساموك المحترم وعملاً بحرية النشر والاجابة نرجو نشر الايضاح التالي:

نحن نتفق معكم، على ان ايرادات الضريبة تعد رافداً مهماً من الايرادات التي تصب في خزينة الدولة، وفي اغلب البلدان والمتقدمة منها، تكون ايرادات الضريبة احداهم المصادر الرئيسية لتمويل الانفاق على المشاريع التنموية والخدمية، وتتابع هذه الدول ادق تفاصيل مصادر دخل مواطنيها والارباح الناتجة عنها، ليتسنى لها فرض نسب ضريبية عالية على هذه الدخول، وهذا بحد ذاته يشكل عبئاً يقع على كاهل المواطن في تلك البلدان، واذا ما قارنا النسب الضريبية لتلك البلدان بنسب الضريبة المفروضة المعقولة التي تبلغ كحد اعلى ١٥٪ من الارباح المتحققة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ان الهيئة العامة للضرايب قد اخذت بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية والامنية للواقع الذي يعيشه العراق في هذه الفترة الحرجة.

فيما يخص العلاقة بين الصناعيين العراقيين والهيئة العامة للضرائب، فنؤكد بان هذه العلاقة هي علاقة طيبة ومبنية على التفاهم والاحترام، كون الهيئة على تواصل مع الصناعيين العراقيين عبر عقد اللقاءات لتدارس المعوقات والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع المهم وسبل تذليلها، وتاسيس علاقة مبنية على الثقة بين الطرفين.

وعودة الى عنوان مقالكم المنشور بوجود احد عشر نوعاً من الضرائب تفرض على الصناعيين العراقيين، ولا نعلم ما هذه الضريبة وما المقصود منها؟

ان الهيئة العامة للضرائب تطبق قانون ضريبة الدخل وبالتالي فانها تحاسب المكلف عن نوع واحد من الضرائب، وليس كما جاء في المقال، وان كانت هناك أي رسوم اخرى فانها تخص الدوائر المعنية بها، وان الهيئة ليست الجهة الوحيدة في رسم السياسة المالية والاقتصادية للبلد، انما هي جزء من تلك السياسة، ونود الاشارة الى ان القاعدة العامة للتحاسب الضريبي تقوم على مبدأ تحقيق الربح نتيجة مزاولة أي عمل او مهنة، وفي حالة عدم تحقيق الربح من قبل تلك الاعمال او المهن لسبب او لظرف ما، فانه لا يوجد مسوغ للتحاسب الضريبي اصلاً، وهكذا الحال مع الاخوة الصناعيين واصحاب المشاريع الصناعية الذين تعرضوا للضرر او الخسارة نتيجة الظروف الاقتصادية والامنية او عدم قدرة هذه المشاريع على منافسة المنتوج الاجنبي المستورد وبالتالي تعرض المشروع للتوقف والخسارة، ويمكن لصاحب المشروع ان يوثق كل ذلك ليقدمه للسلطة المالية المتمثلة في فروع الهيئة العامة في بغداد والمحافظات، وفي حالة التاكد من هذه التقارير، من خلال اللجان المشكلة من قبل الهيئة لهذا الغرض، يمكن للهيئة العامة للضرائب ان تعفي صاحب المشروع الصناعي او صاحب المعمل من التحاسب الضريبي، كون المشروع قد توقف وتعرض للخسارة ونحن نعتقد بان هذا ليس بصعب اثباته من قبل الاخوة الصناعيين.

فليس من المعقول، بعد ان تم التاكد من خسارة المشروع الصناعي او المعمل، ان يتم اخضاعه للضريبة؟

اما فيما يتعلق بالمستوردين، فقد كانوا ولا زالوا خاضعين للتحاسب الضريبي، ونتيجة للظروف التي مر بها البلد بعد السقوط، فقد عطلت المكاتب الضريبية في المنافذ الحدودية، والآن اعيد العمل بهذه المكاتب الضريبية، وفي كافة منافذ العراق الحدودية، لاخضاع جميع المستوردين للتحاسب الضريبي ومنذ اللحظة الاولى لدخولهم البلد.

وفي الختام نحن نكرر ما طرحناه سابقاً من دعوة موجهة لكل مكلف يشعر بانه فعلاً متضرر ولديه الوثائق والادلة التي تثبت وقوع الضرر عليه، فان ابواب مركز الهيئة العامة للضرائب مفتوحة واول هذه الابواب المفتوحة هو باب المدير العام لسماع الشكاوى وازالة الضرر اينما وجد واعطاء كل ذي حق حقه. والهيئة على استعداد للقاء الصناعيين مجدداً والاستماع لمشاكلهم مع الهيئة، في اقرب فرصة يتم تحديدها عند طلبهم ذلك..

مع التقدير..

طالب محسن جابر ابو جعيلة
مدير عام الهيئة العامة للضرائب

موسكو وطهران تسعيان لتعزيز تعاونهما الاقتصادي

قال نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر ألكسييف إن موسكو وطهران تريدان تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والتجارية، بينما يدعو قرار دولي إلى فرض عقوبات على إيران في رد على برنامجها النووي.

وأفاد بيان للخارجية الروسية بأن ألكسييف أعلن بعد اجتماعه مع السفير الإيراني في موسكو، تأكيد الجانبين ضرورة تكثيف جهود توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وفي وقت تشهد فيه الساحة الدولية أزمة البرنامج النووي الإيراني، تبقى روسيا من الدول القليلة التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع طهران وتتولى إقامة مفاعل بوشهر النووي جنوب إيران.

واقترح مشروع قرار دولي عرضه الأوروبيون على مجلس الأمن الدولي وقوبل الرفض من موسكو الخميس، فرض حظر على جميع المعدات والمساعدة التقنية التي يمكن مساهمتها بشكل مباشر أو غير مباشر في برنامج طهران النووي.

ولكن القرار استبعد من العقوبات إقامة مفاعل بوشهر الذي تتولى بناءه روسيا في إطار عقد قيمته خمسة مليارات دولار.

النفط يرتفع بعد إعلان بريطانيا حماية منشأة سعودية

صعدت أسعار نفط مزيج برنت والخام الأميركي في العقود الآجلة اليوم لتعوض خسائر منيت بها في وقت سابق من الجلسة بعد إعلان البحرية الملكية البريطانية نشر قوات لمواجهة تهديد محتمل لأكبر منشأة لتصدير النفط على المستوى العالمي في السعودية.

وحذرت البحرية الملكية السفن التجارية كإجراء وقائي في أعقاب تلقي معلومات استخبارية عن تهديد محتمل.

وذكرت مصادر في صناعة النفط أن الصادرات تسير بشكل اعتيادي من مرفأ رأس تنورة النفطي.

وتستطيع المنشأة تداول نحو ستة ملايين برميل يوميا إلا أن حجم الصادرات التي تمر من خلالها اليوم غير معروف.

وارتفع مزيج برنت في لندن خلال تعاملات بالعقود الآجلة تسليم ديسمبر/كانون الأول المقبل ٣٦ سنتا إلى ٦١,١٣ دولارا للبرميل بينما صعد سعر الخام الأميركي الخفيف ٣٧ سنتا إلى ٦١,٧٣ دولارا للبرميل.

وكانت أسعار النفط قد تراجعت في وقت سابق بعد تهدئة المخاوف بشأن إنتاج الخام في دول منتجة رئيسية هي النرويج ونيجيريا.

وأعلنت شركة ستات أويل النفطية النرويجية استئنافها إنتاج ٢٠٠ ألف برميل يوميا من منصة نفط في النرويج بعد تحسين قوارب النجاة وفقا لمعايير السلامة المطلوبة في البلاد.

مصارف البصرة تواصل تسليف الموظفين

البصرة / عبد الحسين الغراوي

تواصل مصارف البصرة تسليفها الموظفين وفقاً لتعليمات الدولة وضوابطها وصرح السيد عامر لفتة مدير مصر الرشيد/ فرع السيف لمندوب (المدى) قائلاً: ان عملية التسليف بدأت في الاول من الشهر الحالي حيث قام المصرف بتسيلف (١٠٠٠) موظف وفقاً لمدة خدمته الوظيفية وبدأ بموظفي المعهد الفني اعقبته كليات جامعة البصرة وفق آلية ان من يستحق السلفة تبدأ خدمته بسنة الى (٥) سنوات وتبلغ قيمة استحقاقه من السلفة مليون دينار وما زاد على خدمة (٥) سنوات لغاية (١٠) سنوات يستحق سلفة مقدارها مليونا دينار ومن (١٠) فما فوق يسلف (٣) ملايين دينار واشار ان هناك ضوابط يتم بموجبها تسليف موظفي الدولة على ان تسدد خلال (٣٦) شهراً على شكل اقساط متساوية واوضح ان من يستلف مليون دينار يستقطع منه مبلغ ٢٧٧٧٧ دينار شهرياً بفائدة نسبتها ٨٪ ومن يستلف مليوني دينار يبلغ القسط المستقطع منه ثلاثة ملايين دينار مبلغ القسط المستقطع من كل منهم ٨٣٣٣٣ الف دينار. واكد ان فائدة القسط تكون تناقصية وتسدد مع القسط الشهري بنسبة ٨٪ في حين ان آليات عمل المصارف الاخرى يتم استقطاع الفائدة مقدماً، في حين نقوم باستقطاعها مع الاقساط الشهرية. واضاف: اننا ننجز يومياً اكثر من (١٠٠) معاملة